

بيان  
جمهورية مصر العربية  
جلسة النقاش حول شق أسلحة الدمار الشامل الأخرى باللجنة الأولى  
الدورة الـ 71 للجمعية العامة للأمم المتحدة

---

شكراً سيدي الرئيس

أود بداية أن أبرز تأييد وفد مصر لكل من بيان حركة عدم الانحياز الذي ألقاه وفد إندونيسيا وبيان المجموعة العربية الذي ألقاه وفد تونس الشقيق.

إن أول دورة جمعية عامة استثنائية مكرسة لموضوعات نزع السلاح، حددت بشكل توافقي واضح أولويات إخلاء العالم من جميع أسلحة الدمار الشامل، مع إيلاء أهمية قصوى لتحقيق الهدف الأسمى بنزع السلاح النووي. وبناءً عليه فإن انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار النووي NPT، كطرف غير نووي، سيسهم في تحقيق عالمية المعاهدة وبناء الثقة، كما أن من شأنه تعزيز الامن الإقليمي والدولي وتقوية مصداقية النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، حيث سيوفر هذا الانضمام المأمول فرصاً غير مسبوقة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، خاصة وأن إسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي لم تصدق على أي معاهدة دولية ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل الثلاث (النووية والكيميائية والبيولوجية).

كما نود أن نذكر المجتمع الدولي بدوره ومسئولياته السياسية والأخلاقية نحو عقد المؤتمر المؤجل منذ عام 2012 - وذلك في إطار مبدأ التوافق فيما بين دول المنطقة جميعاً - من أجل الوصول إلى إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

على مدار الـ 12 عاماً الماضية ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن 1540 - المعني بمنع الفاعلين والكيانات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها - أصبح العالم مكاناً أكثر تعقيداً وخطورة. فقد تطورت التحديات الأمنية على المستوى الدولي بشكل مخيف، حيث اتسع نطاق عمل المنظمات الإرهابية بما في ذلك استخدام للأسلحة الكيميائية كما يحدث الآن في منطقة الشرق الأوسط من جانب تنظيم "داعش" الهجري وجماعات إرهابية أخرى ألحقت الدمار والمعاناة بشعوب المنطقة، مما يعبر عن حجم المخاطر المحدقة بنا في الشرق الأوسط والعالم بأسره. والشاغل الرئيسي الآن هو كيفية مواجهة تلك الجرائم البشعة إذا ما اقترنت بوضع أيادي الإرهابيين على مواد خطيرة وحساسة ينتج عنها أسلحة دمار شامل وسيناريوهات كارثية.

لقد أصبح 2016 عاماً مفصلياً في هذا السياق، حيث أن الأولوية القائمة هي الانتهاء من عملية المراجعة الشاملة بخصوص مسار تنفيذ القرار 1540. وخلال تلك المراجعة يتوقع المجتمع الدولي أن تقوم اللجنة بدراسة وفحص ما سبق من إجراءات منذ 2004 ومن ثم تقييم موضعنا الراهن والتطلع لتطوير نموذج متكامل وفعال من أجل مستقبل بلا أسلحة دمار شامل (سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية) في أيدي الإرهابيين. والهدف من ذلك هو تحسين تطبيق هذا القرار على كافة المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية من خلال تحديد التوصيات العملية اللازمة لتعزيز أداء ودور لجنة 1540 ومجموعات عملها الأربعة، وخاصة في ضوء تولي بعثة مصر لمهام منسق مجموعة العمل الثالثة المنبثقة عن اللجنة، التابعة لمجلس الأمن، والمعنية بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة فضلاً عن التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية حول العالم.

أود في الختام إعادة التأكيد أن مصر لن تدخر جهداً لتعزيز أساليب عمل اللجنة الأولى وتطوير أدائها،

ولكم جزيل الشكر سيدي الرئيس، ونجدد دعمنا وثقتنا في رئاستكم الحكيمة للجنة الأولى هذا العام.